تداعيات أزمة المهاجرين واللاجئين السوريين على دول الاتحاد الأوربي

The Repercussions Of Syrian Migrants And Refugees On The European Union Countries.

"Tadaeiat 'Azmat Almuhajirin Walllajiiyn Alswryyne Alaa Dual Alaitihad Al'uwrbii"

يوسف كريم*

مخبر الأبحاث القانونية والسياسية والاقتصادية، الكلية المتعددة التخصصات تازة، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، 30050. **المغرب.**

Youssef KARIM

Research Laboratory on: Legal, Political and Economic, Interdisciplinary Faculty of Taza, SIDI MOHAMED BEN ABDULLAH University, Fes, 30050, **MOROCCO.**

youssefk8@gmail.com

ORCID ID: https://orcid.org/0000-0003-2465-1716

تاريخ الاستلام: 2021/01/30 تاريخ القبول: 2021/02/22 تاريخ النشر: 2021/03/30

لتوثيق هذا المقال: أسلوب إيزو 690-2010

كريم، يوسف، مارس 2021. تداعيات أزمة المهاجرين واللاجئين السوريين على دول الاتحاد الأوربي. *مجلة التراث*، المجلد 11، العدد 01، من ص254، إلى ص 270.[***E-ISSN 2602-6813 ISSN: 0339-2253***].

TO CITE THIS ARTICLE: Style ISO 690-2010

KARIM, Youssef, March 2021. The Repercussions Of Syrian Migrants And Refugees On The European Union Countries. *AL TURATH Journal*. volume 11, issue 01, P 254, P270. ***[ISSN: 0339-2253 E-ISSN. 2602-6813]***.

تنبيه:

ما ورد في هذه المجلة يعبر عن آراء المؤلفين ولا يعكس بالضرورة آراء هيئة التحرير أو الجامعة وتخضع كل منشورات للحماية القانونية المتعلقة بقواعد الملكية الفكرية، ويحمل أصحابها فقط كل تبعات مؤلفاتهم.

Attention:

What is stated in this journal expresses the opinions of the authors and does not necessarily reflect the views of the editorial board or university. All publications are subject to legal protection related to intellectual property rules, and their owners only bear all the consequences of their literature.

Open Access Available On:

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/323

المؤلف المرسل: ***كريم يوسف**، البريد الإلكتروني : youssefk8@gmail.com

The Repercussions Of Syrian Migrants And Refugees On The European Union Countries

ملخص:

اعتبرت الأزمة السورية التي عرفتها البلاد منذ سنة 2011، من أكثر الأزمات تعقيدا وتداخلا على الصعيد العالمي خلال السنوات الأخيرة، وتحولت معها قضية المهاجرين واللاجئين السوريين إلى قضية عالمية واكبها الإعلام الدولي، وتسببت لفي أكبر موجة نزوح ولجوء تعرفها أوروبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وتسعى هذه الدراسة إلى تحليل الأزمة السورية من بوابة ما تفرع عنها من تداعيات إقليمية ودولية وخاصة على دول الاتحاد الاوروبي التي واجهت مشاكل كبيرة نتيجة تدفق أعداد هائلة من المهاجرين واللاجئين، والتي كشفت درجة التصدع وحجم الخلافات العميقة بين دول الاتحاد.

الكلمات المفتاحية: الأزمة السورية ؛ المهاجرون واللاجئون؛ خلافات أوربية؛ اتفاقيات ومعاهدات، الاعلام الأوروبي.

تصنيفات JEL : K37,F22,F51

Abstract:

The Syrian crisis, which the country has been experiencing since 2011, has been considered one of the most complex crises in recent years. The issue of Syrian migrants and refugees becoming a global problem and has caused the biggest wave of displacement and asylum in Europe since the end of the Second World War. This study aims to analyse the Syrian crisis from the door of its regional and international consequences, in particular on the EU countries that have had to face great problems due to the massive influx of emigrants and refugees, which revealed the degree of rupture and the extent of deep disagreements between the countries of the Union.

Keywords: The Syrian crisis; migrants and refugees; the European Union; the repercussions.

JEL Classification Codes: K37, F22, F51,

Résumé:

La crise syrienne, que le pays connaît depuis 2011, a été considérée comme l'une des crises les plus complexes ces dernières années. La question des migrants et des réfugiés syriens devenant un problème mondial et a provoqué la plus grande vague de déplacements et d'asile en Europe depuis la fin de la Seconde Guerre mondiale. Cette étude vise à analyser la crise syrienne à partir de la porte de ses conséquences régionales et internationales, en particulier sur les pays de l'UE qui ont dû faire face à de grands problèmes en raison de l'afflux massif d'émigrants et de réfugiés, qui a révélé le degré de rupture et l'ampleur des désaccords profonds entre les pays de l'Union.

Mots clés: La crise syrienne; les migrants et les réfugiés; l'Union européenne; les répercussions.

JEL Classification Codes: K37, F22, F51,

The Repercussions Of Syrian Migrants And Refugees On The European Union Countries

مقدمة

حظيت قضية الهجرة واللجوء إلى بلدان الاتحاد الأوربي باهتمام خاص منذ مطلع العام 2011، بسبب تداعيات الحراك العربي وما شهدته بعض الدول العربية بشمال إفريقيا والشرق الأوسط من ثورات وتغييرات عصفت باستقرارها ودفعت بمواطنيها إلى الهروب من الفقر والبطالة والبحث عن مستقبل أفضل. وبقدر ما أحيت هذه الثورات الأمل في التغيير والإصلاح والتأسيس لتحولات ديموقراطية على المستوى الداخلي كما بدأ مع تونس، فإن حالة الاستقطاب وتعدد الفاعلين التي رافقت الحراك السوري، حول هذا الحراك الذي بدأ في عام 2011 من أزمة سياسية ذات بعد داخلي، إلى صراع متعدد المستويات، وإلى أزمة إقليمية ودولية.

وفي هذا المشهد السوريالي من الحرب الأهلية التي خلفت دمارا شاملا ، بدأت موجة النزوح واللجوء إلى دول الجوار، وازدادت وتيرة هجرة السوريين الذين يعبرون البحر إلى أوروبا ، وتسببت التدفقات البشرية غير المسبوقة في أكبر موجة نزوح ولجوء تعرفها هذه القارة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وأخرجت الملف عن طابعه الإنساني وأدخلته في تعقيدات ذات أبعاد اجتماعية وسياسية واقتصادية وأمنية، مما وضع العديد من الدول الأوروبية والمجتمع الدولي أمام أزمة شائكة لا تحتمل المماطلة والتأخير أو التعاطي معها بمقاربات سياسية ضيقة. ورغم جهوده في إدارة أزمة المهاجرين واللاجئين السوريين، فقد شكلت هذه الأزمة تحديا للاتحاد الاوروبي بسبب حالة الانقسام وعدم اتفاق الدول الأوربية حول سياسات موحدة تجاه الأزمة خاصة بعد تعقدها وتفاقم تداعياتها، فضلا عن كونها حظيت باهتمام دولي وإعلامي واسع أكبر بكثير مما حظيت به موجات اللجوء السابقة، وهذه هي الميزة التي تمنح قضية اللاجئين السوريين قيمتها وأهميتها.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الأزمة السورية من بوابة ما تفرع عنها من تداعيات إقليمية ودولية وخاصة على دول الاتحاد الأوروبي التي واجهت مشاكل كبيرة نتيجة تدفق أعداد هائلة من المهاجرين واللاجئين، والتي كشفت درجة التصدع وحجم الخلافات العميقة بين دول الاتحاد. ويهمنا في مقاربتنا للموضوع أن نطرح التساؤلات التالية: **ماهي تداعيات الأزمة السورية على الهجرة واللجوء إلى أوروبا؟ وكيف ساهمت هذه الأزمة في ابراز الخلافات وتباين المواقف الأوربية تجاه المهاجرين واللاجئين؟ هل تتوفر الدول الأوربية على سياسات موحدة متضامنة في مجال الهجرة واللجوء تسمح بالتعاطي السليم مع التدفقات المتزايدة للمهاجرين واللاجئين؟ وماهي أسباب الخلافات الأوربية حيال التعامل مع أزمة المهاجرين واللاجئين؟ وما طبيعة الاستغلال السياسي والتوظيف الإعلامي لقضية المهاجرين واللاجئين السوريين من قبل بعض الدول المضيفة ؟**

ونظرا لطبيعة الموضوع الذي يزاوج بين عدة زوايا استراتيجية– سياسية وقانونية، فإن هذه الدراسة تفرض توظيف نوع من التكامل المنهجي، حيث سوف يتم الاعتماد من جهة أولى على المنهج التحليلي النسقي، من حيث هو دراسة للمدخلات والتفاعلات التي تحدث في بيئة النظام، وينطبق ذلك على الحالة السورية حيث تعرضت لمدخلات ومتغيرات سياسية وإيديولوجية أثرت في البيئة الداخلية للنظام وانعكست مخرجاتها وتداعياتها على النظامين الإقليمي والدولي. ومن جهة أخرى، فإن طبيعة الموضوع، تقتضي الاستعانة بالمقترب القانوني عند تحليل مضامين بعض القوانين والقواعد الاتفاقية والمعاهدات ذات الصلة بالموضوع، من ذلك مثلا اتفاقية شنغن واتفاقية دبلن والاتفاق التركي الأوروبي.

وقد تم تحديد الفترة الزمانية المتعلقة بموضوع الدراسة ابتداء من سنة 2011،حين بدأت ثورات ما يسمى "الربيع العربي" وشهدت معظم الدول العربية حراكا جماهيريا حقق مكاسب اجتماعية وسياسية واقتصادية في دول عدة، لكنه خلف عنفا وصراعات داخلية وتهجيرا قسريا ونزوحا جماعيا. وتركز هذه الدراسة على الحالة السورية، التي تحولت إلى ساحة للصراع بين القوى الإقليمية والدولية، حولت الملايين من المواطنين السوريين إلى مهاجرين ولاجئين، ضاقت بهم دول الجوار، وأثرت على دول الاتحاد الأوربي باعتبارها الدول المستقبلة التي تعاني من ضغط أزمة المهاجرين واللاجئين عليها. لذلك جاء الإطار المفاهيمي لهذه الدراسة متضمنا المصطلحات الرئيسية التالية:

الأزمة السورية: تختزل الحراك الاحتجاجي الذي بدأ بسوريا سنة 2011، مطالبا بالحرية والكرامة والديمقراطية، لكنه سرعان ما تحول إلى نزاع دموي مسلح بين النظام السوري وحلفائه من جهة، وبين مختلف القوى المعارضة له داخليا أو إقليميا أو دوليا من جهة ثانية. وقد اعتبرت الأزمة السورية من أكثر الأزمات تعقيدا وتداخلا على الصعيد العالمي خلال السنوات الأخيرة، حيث تشابك فيها السياسي بالطائفي، الداخلي بالخارجي، الإقليمي بالدولي، وأدى هذا التعقيد والتداخل إلى التباس في رؤى الكثيرين حول الأزمة.

المهاجرون واللاجئون السوريون: هم المواطنون السوريون الذين نزحوا من بلادهم قسرا، بعد انتقال الثورة السورية إلى طور العمل المسلح، واعتماد النظام سياسات العقاب الجماعي ضد السكان في المناطق والمدن الخارجة عن سيطرته. فبدأت موجة النزوح واللجوء إلى دول الجوار، وازدادت وتيرة هجرة السوريين الذين يعبرون البحر إلى أوروبا طلبا للجوء. ورغم أن اللجوء والهجرة يخضعان إلى نظامين قانونيين مختلفين، إلا أنه مع تداعيات الازمة السورية، أضحى الحديث كثيرا عن التدفقات المختلطة (flux mixte).

الاتحاد الأوروبي: تكتل سياسي واقتصادي أوروبي بدأ مساره منذ عام 1951 ومر بعدة مراحل توسع خلالها ليشمل 28 دولة أوروبية، قبل خروج بريطانيا عام 2016. وحضوره في هذه الدراسة لا يأتي من باب التعريف بإنجازاته ومساره الوحدوي الناجح، بل بموقفه من الأزمة السورية التي تحولت إلى أزمة مقلقة له، خاصة مع استمرار تدفق المهاجرين واللاجئين السوريين.

ومن أجل معرفة آثار وتداعيات أزمة المهاجرين واللاجئين السوريين على أوروبا، وكذا الاستراتيجيات والسياسات التي نهجتها دول الاتحاد الأوروبي، لإدارة الأزمة سعيا منها لمنع تفاقم تداعياتها على أمنه واستقراره، فقد تقسيم هذه الدراسة منهجيا إلى مبحثين إثنين، نرصد في الأول تداعيات أزمة الهجرة واللجوء على المسار الوحدوي الأوربي، حيث شهدت أوروبا انقساما عميقا في هذا الشأن، وظلت سياساتها الرقابية والتنظيمية مثار خلافات بين الشركاء الأوربيين، فيما سنخصص المبحث الثاني للحديث عن أشكال التوظيف السياسي والاعلامي لأزمة المهاجرين واللاجئين، كعنصر تخويف مبالغ فيه لخدمة أجندات سياسية أو للتغطية على مشاكل اقتصادية واجتماعية.

وقد خلصت الدراسة إلى أن التدبير الناجع والسليم لأزمة المهاجرين واللاجئين بشكل عام، والسوريين بشكل خاص، لن يتحقق بالمقاربات الضيقة ذات الطابع البراغماتي، وإنما بتبني مقاربة تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الإنسانية والحقوقية والاقتصادية والإجتماعية للمهاجرين وللبلدان المصدرة على حد سواء.

حيث اعتمدنا على الخطة التالية:

المبحث الأول: أزمة المهاجرين واللاجئين السوريين محك جديد للمسار الوحدوي الأوروبي

المطلب الأول: الجدل الأوربي حول اتفاقية شنغن

المطلب الثاني: اتفاقية دبلن وازدواجية التعامل مع اللاجئين

المبحث الثاني: التوظيف السياسي والاعلامي لأزمة المهاجرين واللاجئين السوريين

المطلب الأول: الاتفاق التركي الأوربي

المطلب الثاني: تطور الخطاب الإعلامي الأوروبي

المبحث الأول: أزمة المهاجرين واللاجئين السوريين محك جديد للمسار الوحدوي الأوروبي

بعد مسار حافل بالمنجزات والمكتسبات، يمر الاتحاد الأوروبي بمرحلة مفصلية في تاريخه، بفعل التزايد الكبير في حجم الهجرة واللجوء نحو الدول الأوروبية، وتباين واختلاف الرؤى والمقاربات للظاهرتين بين أطراف الإتحاد. فأمام الأعداد الهائلة من موجات المهاجرين واللاجئين، عاشت دول الإتحاد الأوروبي كابوسا جعلها في مواجهة تحديات بالغة الخطورة، بعد أن أثارت انقسامات مجتمعية ومشاعر متأججة ومتوجسة من هذه التدفقات البشرية غير المسبوقة في عموم القارة الأوروبية، فبرزت اختلافات في وجهات النظر بين دول الإتحاد الأوروبي حول كيفية التعاطي مع أزمة المهاجرين واللاجئين، وانقسمت الآراء في دول الاتحاد الأوروبي ما بين أفكار الأحزاب اليسارية الداعمة للهجرة واللجوء، والمتسلحة بالمبادئ الإنسانية وقيم الحرية والمساواة والحق في التعبير والعيش الكريم، التي قام عليها الاتحاد الأوروبي أساسا، وباتفاقيات حقوق الإنسان والطفل واللاجئ، وما بين أفكار الأحزاب اليمينية المتطرفة والحركات المناهضة للهجرة والتي لا تنظر للمهاجرين من الجانب الإنساني، بل تراهم على شكل تهديدات أمنية واقتصادية وديموغرافية، وقد عادت هذه الأحزاب مؤخرا إلى المشهد السياسي الأوروبي بعد تفاقم أزمة المهاجرين، ما جعل حكومات الدول الأوروبية مكشوفة أمام تحديات لم تكن تتوقعها، والذي قلّص بدوره فضاء الخيارات المتاحة أمامها لحد اتخاذ بعضها قرارات فردية لحماية حدودها تتعارض مع المبادئ الأوروبية للتضامن في الأوضاع الطارئة والتهديدات الوجودية. خصوصا وأن أوروبا أصبحت مقتنعة بأن عدم الإسراع في بلورة تدابير تسمح بوقف دخول المهاجرين غير الشرعيين وطالبي اللجوء إلى ترابها، سيتحول معه الأمر إلى أزمة حقيقية تواجه دول الاتحاد برمته وتهدّد بانهيار اتفاقية «شنغن » المتعلقة بحرية التنقل(المطلب الأول) واتفاقية «دبلن » حول اللاجئين(المطلب الثاني).

المطلب الأول: الجدل الأوربي حول اتفاقية شنغن

لعب البناء الأوروبي دورا فعالا في إزالة العوائق أمام مرور الأشخاص والبضائع والخدمات ورؤوس الأموال الأوروبية، في الوقت الذي أثار فيه وبشكل حاد مسألة مراقبة الحدود الخارجية، فنتج عن ذلك اتخاذ تدابير وقائية في إطار اتفاقيات فيما بين الدول الأوروبية المعنية بالتدفقات الهجروية، كان أولها اتفاق شنغن (Accord de Schengen1985)[1] الذي وقع باللوكسمبورغ بين خمس دول أوروبية، عملت بعد مرور خمس سنوات على توقيع اتفاقية التطبيق (La convention[2]

(d'application de 1990، وقد جاءت هذه الاتفاقية مدعمة للمبادئ التي أسست من أجلها المجموعة الأوروبية، أي حرية التنقل وإزالة الحدود الداخلية ما بين الدول الأعضاء، دون عقبات أو موانع إدارية، ونقل المراقبة إلى الحدود الخارجية لما بات يعرف ب"فضاء شنغن"[3]،من خلال فرض تأشيرة على الأجانب من طرف جميع الدول الأعضاء، بناء على عناصر موضوعية ومشتركة، وبالتالي ضمان القدرة على التحكم في التدفقات الهجروية القادمة من دول الجنوب المتوسطي.

ورغم أن اتفاقية شنغن جاءت محتوية على وسائل ردع أمنية ووسائل سياسية إلا هذه التدابير والقيود لم تستطع أن تجعل من أوربا قلعة محصنة كليا في وجه التدفقات الهجروية، ولم تخل تطبيقاتها من مشاكل وإكراهات، على الرغم من التعاون المعلن داخل الاتحاد الأوروبي. فقد تسبب تنامي نسبة المهاجرين وطالبي اللجوء القادمين من سوريا وتمركزهم في دول بعينها، (تسبب) في تصاعد الاستياء من اتفاقية شينغن بصورة غير مسبوقة، وارتفعت أصوات تتحدث عن الخطر الذي أصبح يهدد هذه الاتفاقية والتي تعد من أهم ركائز البيت الأوروبي الموحد، والتي بفضلها أصبح الكثير من الأوروبيين لا يدركون معنى العيش مع الحدود الداخلية بين البلدان[4].

حيث أثير بشأنها توجهان بين الدول الاعضاء. ففي الوقت الذي طالب فيه التوجه الأول، والذي تزعمته فرنسا وإيطاليا بالإبقاء على الاتفاقية لكن مع بإدخال بعض التعديلات على بنودها وأحكامها من قبيل السماح بإعادة العمل بالمراقبة المؤقتة للحدود الداخلية بين الدول الاعضاء، ليس فقط عند وجود تهديد للأمن، بل في حالة تعرض جزء من الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي لضغوط كبيرة من المهاجرين واللاجئين كما حصل مع إيطاليا واليونان، يرى التوجه الثاني أن التحولات والمتغيرات الراهنة تفرض العودة إلى ما قبل الاتفاقية بإعادة فرض القيود على حرية التنقل والحركة، وهو ما عبر عنه بجلاء قرار الحكومة الدانماركية بإعادة المراقبة الجمركية الدائمة عند حدودها الوطنية مع المانيا والسويد، معللة موقفها باتساقه مع معايير شنغن الداعية إلى حق كل دولة عضو بالاتحاد في اتخاذ ما يناسبها من اجراءات وتدابير، إذا تعرض أمنها أو نظامها العام للتهديد. وقد دخلت المفوضية الأوروبية طرفا في هذا الجدل، وأيدت تشديد الرقابة على الحدود الخارجية للاتحاد الأوربي، وإعادة الرقابة الامنية مؤقتا على الحدود الداخلية بين الدول الاعضاء، كما طرحت المفوضية في تقريرها لمواجهة الاوضاع الراهنة، جملة من المقترحات تهدف إلى حد قولها إلى "إيجاد آلية استثنائية لمساعدة الدول الاوربية التي تعجز عن حماية حدودها امام اللاجئين والمهاجرين"، من ذلك مثلا تخصيص مساعدات مالية إضافية للدول الاوروبية المتضررة من تدفق المهاجرين واللاجئين، وإعادة توزيع الميزانية السنوية للوكالة الاوربية لمراقبة الحدود(FRONTEX) بشكل متساو بين الدول الاعضاء. وبالرغم من رغبتها المعلنة في تغيير نظام فضاء شنغن بناء على مقترحات المفوضية الأوربية ،فإن الدول الشاكية تتخوف من أن يصبح أمر الرقابة على الحدود الداخلية بيد المفوضية الأوربية، وليس حقا سياديا لكل بلد يعمل به وفق مصالحه وضمن الأصول المرعية[5].

ورغم أن تداعيات الازمة السورية كشفت عدم وجود مقاربة واحدة لدول الإتحاد الأوروبي في تدبير إشكالية الهجرة واللجوء، فإن الثابت أن اتفاقية شنغن كرست لحرية تنقل الثروات والخدمات ورؤوس الأموال دون الأشخاص ،وهي لا تنظر للمهاجرين واللاجئين من زاوية إيجابية، وجاءت محتوية على وسائل ردع أمنية ووسائل سياسية يغلب عليها الهاجس الأمني والقضائي، ولعل هذا ما جعل البعض يصف نظام شنغن بمثابة مختبر لحرية التنقل (laboratoire de libre circulation)، في إطار تعاون فوق حكومي أكثر صلابة وانسجاما ، مع إغفال تام للحديث عن حماية حقوق المهاجرين، ولا عن إدماجهم في الحقل الأوربي.

المطلب الثاني: اتفاقية دبلن وازدواجية التعامل مع اللاجئين

مع تزايد أعداد المهاجرين واللاجئين السوريين على وجه التحديد، تسببت اتفاقية دبلن في انقسام وتباين مواقف الدول الأوروبية تجاه أكبر موجة هجرة تعرفها القارة العجوز منذ الحرب العالمية الثانية، فبسبب تزايد الهاجس الأمني، ضربت قوانين الهجرة واللجوء الأوروبية قواعد اتفاقية جنيف لعام1951 عرض الحائط، بداعي التحكم في موجات الهجرة الوافدة إليها. ولكون الاتفاقية المذكورة لم تفرض على الدول الموقعة طرق تطبيق أحكامها، تاركة لكل منها وضع شروط الحصول على وضع لاجئ، فقد بات قانون اللجوء الأوروبي رهين أمننة (Securization) ظاهرة الهجرة.

فرغم أن اللجوء حق دولي لا يحتمل النفي تقره المواثيق والاتفاقيات الدولية كما هو منصوص عليه في المادة 14 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادتين 31 و33 من اتفاقية جنيف لسنة 1951 حول اللجوء[6] ، إلا أن دول الشمال تخضعه لمبدأ السيادة الوطنية حيث يمكنها أن ترفض طلبات اللجوء، كما يمكنها أن ترفض منح اللجوء لشخص دخل إقليمها بصفة غير شرعية، ويمكنها في هذه الحالة أن تعيده إلى موطنه. ويترتب عن رفض طلبات اللجوء أن عددا من طالبيه يتحولون إلى مهاجرين غير شرعيين، لأن هذه السياسة المتشددة تضع طالب اللجوء في موضع تهديد، فإما أن يعود إلى بلده الأصلي حيث حياته مهددة بالخطر أو أن يبقى خارجا عن القانون إن فضل البقاء في أوربا مقيما بصفة غير شرعية.

ورغم أن هناك قانونا أوروبيا موحدا حول اللجوء(صادق عليه البرلمان الأوربي سنة2013)،ورغم أن "الاتفاقية الوظيفية للاتحاد الأوربي" تتحدث عن "سياسة مشتركة للجوء"، فإن هناك ازدواجية في التعامل مع اللاجئين ودرجة قبولهم من بلد إلى آخر من بلدان الاتحاد، وقد بدا هذا الأمر جليا في الطريقة التي تعامل معها الأوربيون مع أزمة اللاجئين السوريين، ففي الوقت الذي تجاوز فيه عدد الفارين من ويلات الحرب في سوريا أكثر من مليوني نازح، فإن عشرة بلدان فقط من بلدان الاتحاد الأوربي الثمانية والعشرين هي التي قررت استقبال اللاجئين السوريين بشكل رسمي، وكان المجموع الذي تقرر استقباله هو إثني عشر ألف لاجئ، من مجموع طلبات اللجوء التي تلقتها بلدان الاتحاد الأوربي، والتي قدرتها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين سنة 2012 وحدها بما مجموعه 371.331 طلبا[7].

وفي الواقع، يسود صراع قانوني وسياسي بين معسكر الدول الأوربية جنوب أوروبا ومعسكر الدول الواقعة وسط وشمال أوربا، ففي الوقت الذي تطالب فيه دول جنوب أوروبا التي تقع على خط التماس مع الهجرة غير الشرعية (اسبانيا، إيطاليا، اليونان، مالطا) باقي دول الاتحاد بأن تتحمل معها أعباء وتكلفة استقبال المهاجرين وطالبي اللجوء باعتبارها مشكلة أوربية لا قضية داخلية.. فقد دعت إيطاليا غير ما مرة دول الاتحاد إلى تحمل مسؤولياتها في هذا الصدد عبر تقاسم كلفة الظاهرتين بقدر من المساواة والتضامن. كما عبرت اليونان في الكثير من المناسبات عن عجزها مواجهة تداعيات هذا التدفقات بمفردها وطالبت بدورها دول الاتحاد الأوروبي للتدخل على أساس مبدأ التضامن.، غير أن دول وسط أوربا وشمالها (فرنسا، بريطانيا، ألمانيا) ترفض هذا المطلب وترى فيه التفافا على "اتفاقية دبلن" ، التي تنص على أن التعامل مع طلبات اللجوء السياسي يتأسس على قاعدة "الدولة الأولى" التي تطأها قدم المهاجر غير الشرعي أو اللاجئ السياسي، ويلقي هذا المبدأ بالمسؤولية كاملة على هذه "الدولة الأولى" في فحص طلبات اللجوء السياسي وإعادة المهاجرين غير الشرعيين إلى دولهم الأصلية8 ،وهو ما يتعارض ليس فقط مع

الاتفاقيات والمواثيق الدولية حول اللجوء، بل يتعارض مع مقررات "اتفاقية شنغن" حول حرية التنقل وإزالة الحدود الداخلية ما بين الدول الأعضاء، ومع مقررات "اتفاقية أمستردام" التي تتحدث عن خلق فضاء أوروبي" للحرية والأمن والعدالة"[9].

قسمت أزمة اللاجئين أوروبا بين دول قليلة تسعى جاهدة لتقديم المساعدة، وغالبية أخرى تقف عقبة في وجه طالبي اللجوء ضاربة عرض الحائط "القيم الإنسانية"، ومخيبة آمال اللاجئين ممن يطرقون أبوابها بحثا عن الأمان، وما ذلك إلا تعبير عن فشل هذه الدول في الالتزام بالحد الأدنى من مجموع القيم والمسؤوليات المتعلقة بإيواء ورعاية اللاجئين باعتبارها قضية عالمية. و على الرغم من تبرير الدول الأوروبية للتضييق على حرية التنقل بكونها ترغب في الحفاظ على حياة المهاجرين و اللاجئين، إلا أن هذا يعطي انطباعا بأن التقليص من هامش حرية الانتقال بين الدول الأوروبية أصبح سياسة ممنهجة.

هناك تحد كبير ينتظر دول الضفة الشمالية للمتوسط، فباسم احترام الحقوق المدنية الكونية يتوجب على هذه الدول التوصل إلى صياغة مقاربة مشتركة و عادلة لاستقبال موجات المهاجرين و اللاجئين الهاربين من ويلات الحروب و يمر ذلك أيضا عبر إعادة النظر في اتفاقية دبلن التي تضع بلد الدخول للمهاجر أمام مسؤولية اقتصادية و أمنية اتجاهه و تجعل العبء عليه أثقل في مواجهة مختلف التحديات التي تنتج على عملية الاستقبال.

المبحث الثاني: التوظيف السياسي والاعلامي لأزمة المهاجرين واللاجئين السوريين

منذ اندلاع الأزمة السورية عام 2011، ازداد تدفق المهاجرين غير الشرعيين وطالبي اللجوء على نحو غير مسبوق، ورصدت عدة تقارير صادرة عن منظمات حقوقية أو مهتمة بشأن الهجرة واللجوء استفحال الظاهرتين في منطقة البحر الأبيض المتوسط؛ خصوصا "المتوسط الشرقي"، بحكم أن أعدادا متزايدة من المهاجرين واللاجئين السوريين يصلون إلى الضفة الشمالية للمتوسط من "المسلك الشرقي" عبر اليونان انطلاقا من تركيا.

وبقدر ما شكلت أزمة اللاجئين السوريين عبئا أرهق بعض دول الجوار، خصوصا لبنان والأردن، فقد شكلت ورقة رابحة سياسيا بالنسبة للبعض الآخر، كما هو الشأن بالنسبة لتركيا التي وجدت في هذه المعضلة الإنسانية ورقة ضغط لاستخدامها في مواجهة الطرف الأوروبي على مستوى تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية التي لم تتح لها امكانية تحقيقها في فترات وظروف إقليمية سابقة . ففي مقابل السعي الأوروبي إلى تحميل تركيا مسؤولية وقف عبور المهاجرين واللاجئين نحو الدول الأوربية، يحاول الطرف التركي استثمار الأجواء المرتبكة التي تعيشها الدول الأوروبية في إعادة فتح مجموعة من الملفات العالقة. وقد كان من بين تداعيات هذا التوظيف السياسي لأزمة المهاجرين واللاجئين السوريين، إقدام الاتحاد الأوربي على إبرام اتفاق مع تركيا (المطلب الأول). كما أن تعاطي وسائل الإعلام الأوربية ساهم في تعميق أزمة المهاجرين بسبب نهج المبالغة والإثارة الذي اعتمدته في نقل أخبارهم، حيث تحول الكثير منهم إلى كبش فداء لمشاكل المجتمع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والأمنية والهوياتية (المطلب الثاني).

The Repercussions Of Syrian Migrants And Refugees On The European Union Countries

المطلب الأول: الاتفاق التركي الأوربي

بعد انتقال الثورة السورية إلى طور العمل المسلح، واعتماد النظام سياسات العقاب الجماعي ضدّ السكان في المناطق والمدن الخارجة عن سيطرته. كان العدد الكبير من هؤلاء المهاجرين واللاجئين الذين يصلون إلى الضفة الشمالية للمتوسط يدخل اليونان بالأساس عن طريق تركيا، حيث تمتد الحدود التي تفصل بين البلدين على مسافة حوالي 200 كيلومتر، يغطي نهر إيفروس (Evros) معظمها. وبما أن تركيا تملك الموقع الجغرافي الفاصل بين بلاد اللاجئين وأوروبا، فقد استغلت تركيا أزمتهم وجعلت منها ورقة سياسية للتفاوض حولها مع أوروبا والحصول على مكاسب سياسية ومالية واقتصادية كبيرة، مقابل مساهمتها في وضع حد عملي لتدفق هؤلاء اللاجئين، وذلك من خلال الاتفاق الذي تم إعلان التوصل إليه في القمة التي جمعت بين الطرفين في العاصمة البلجيكية بروكسل في 18 مارس2016[10].

تفيد القراءة الأولية للاتفاقية المبرمة بين الاتحاد الأوربي وتركيا بخصوص اللاجئين أن تقمص تركيا دور "البواب الأوربي" في إطار تبادل المصالح بين الدول يقابله في الجانب الأوربي ضرورة تليين مواقف بعض الدول الأوربية المتصلبة تجاه انضمام تركيا إلى الإتحاد. ويتم بموجب هذا الاتفاق، إعادة جميع اللاجئين الجدد الذين يصلون من تركيا إلى الجزر اليونانية اعتبارا من العشرين مارس2016 إلى تركيا، بهدف وضع حد للرحلات الخطيرة عبر بحر إيجة (Mer Égée) والقضاء على عمل المهربين. وستخضع طلبات اللجوء للدراسة في الجزر اليونانية، أما الذين لا يقدمون طلب لجوء أو يتم التثبت من أن طلبهم لا يستند إلى أساس أو لا يمكن قبوله، فستتم إعادتهم إلى تركيا. وسيتم اتخاذ التدابير الضرورية من قبل تركيا واليونان بمساعدة المفوضية العليا للاجئين والاتحاد الأوروبي، بما في ذلك وجود عناصر أتراك في الجزر اليونانية، وعناصر يونانيين في تركيا، كما سيتكفل الاتحاد الأوروبي بنفقات إعادة اللاجئين[11].وسعيا لعدم مخالفة القانون الدولي في حال طرد طالبي اللجوء، يؤكد الاتفاق أن أي طلب لجوء سيكون موضع "دراسة فردية" في الجزر اليونانية، وسيستند الأوروبيون قانونيا بصورة خاصة إلى مبدأ "الدولة الثالثة الآمنة " وبعد اعتراف اليونان بهذا الوضع لتركيا، فإن الاتحاد الأوروبي سيعتبر طرد المهاجرين قانونيا حيث إن طالبي اللجوء سيجدون في تركيا الحماية الدولية التي يحتاجونها[12].

يتضح جليا من بنود الاتفاق، مدى التنازلات التي قدمتها دول الاتحاد الأوربي لتركيا لتقبل تقديم المساعدة على حل أزمة اللاجئين التي تقض مضجع حكومات دول الاتحاد منذ اندلا ع ثورات ما سمي ب"الربيع العربي"، إلى درجة أن هذه الحكومات باتت مستعدة لفتح ملف انضمام تركيا للاتحاد بعد أن كانت ترفض ذلك رفضا مطلقا. ومهما يكن من أمر، فان الاتفاق، يفيد بغلبة الواقعية في تعاطي حكومات دول الاتحاد مع أزمة اللاجئين على حساب القيم التي قام على أساسها الاتحاد، ولعل من أبرز تلك القيم، مسألة حقوق الإنسان التي تنكرت لها حكومات دول الاتحاد، لأن مضامين الاتفاق مع تركيا تضرب تلك الحقوق في الصميم.

قد يساهم الاتفاق الأوروبي –التركي في إيجاد مقاربات لحل أزمة الهجرة "غير الشرعية" التي تحولت إلى أزمةٍ سياسية داخلية في أكثر من دولة أوروبية، كما أنه قد يحقق منافع سياسية واقتصادية بالنسبة إلى تركيا الهادفة إلى إعادة تفعيل طلب انضمامها إلى أوروبا، ولكن انعكاسات الاتفاق السلبية على اللاجئين ستكون كبيرة. ولذلك، تعرض الاتفاق لانتقادات كبيرة من الحقوقيين والناشطين في مجال الهجرة واللجوء ومنظمات حقوق الإنسان. ولا تزال قضايا إشكالية عديدة موضع نقاش بالنسبة

للرأي العام الأوروبي بسبب تعارض الاتفاق مع منظومة القوانين الناظمة لمسألة الهجرة وحق اللجوء في دول الاتحاد والمعايير والقيم التي تتبناها في مجال حقوق الإنسان[13].

المطلب الثاني: تطور الخطاب الإعلامي الأوروبي

مع تدفق المهاجرين واللاجئين باتجاه أوروبا، والمشاكل التي طرحتها هذه القضية محليا وإقليميا ودوليا، تعاظم الاهتمام في الإعلام الأوروبي بتوجهاته المختلفة بتغطية أبعادها بمنطلقات وأُطر ومُحددات مختلفة أيضا؛ تكشف اتجاهات المعالجة الإخبارية نحو القضية، وما قد يترتب عليها من تأثيرات في الرأي العام الأوروبي. ومن الملاحظ اليوم في أوروبا، طغيان نوع جديد من المزايدات والمنافسة بين مختلف وسائل الإعلام في تناول قضية المهاجرين واللاجئين، وهو ما أنتج خطابا إعلاميا مفرط التنوعِ ومشبع إلى حد كبير بالإيديولوجيا والتوجهات السياسية[14].

وإذا كانت المسحة الإنسانية قد طغت على الملف في بداياته الاولى، وبلغ ذروته مع مشهد غرق الطفل الكردي "آلان" في سبتمبر من العام 2015، حيث هيمن على هذه المرحلة خطاب يكاد يكون مشتركا بين معظم مكوّنات المشهد الإعلامي تُصور المهاجر واللاجئ كضحية حرب، وتتعاطى مع تدفقات الهجرة ومع الحركة اللجوئية كواجب إنساني، وتحولت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل في وسائل الإعلام إلى أيقونة للرحمة والرأفة بالمقهورين بتصريحاتها المرحبة باللاجئين[15]، وفي المنحى نفسه ذهب رئيس المفوضية الأوروبية "جان كلود يونكر" الذي اختزل أزمة اللاجئين في كونها "مسألة إنسانية تتعلق بكرامة الإنسان أولا، وبالنسبة لأوروبا هي أيضا مسألة العدالة". إلا أن استمرار تدفق المهاجرين واللاجئين بشكل مكثف مع استرار النزاع المسلح، أدى إلى بروز ملامح خطاب توجسي ينقلب على سابقه، وينظر بعين القلق إلى هذه الهجرة، بل ويصور وجود هؤلاء الوافدين كمشكلة لها تبعات سلبية على أمن "الحصن" الأوربي وهويته وقيمه .نجد بداية تكوّن هذا الاتجاه في فرنسا مباشرة بعد الهجمات الانتحارية التي شهدتها باريس في منتصف نوفمبر 2015 حيث سارعت بعض وسائل الإعلام الأوروبية إلى تحميل المسؤولية للاجئين، ودعت إلى تشديد قوانين اللجوء، وهي حملات تتناغم مع الخطاب اليميني الذي استفاد كثيرا من هذا الحدث.

وعلى ضوء ذلك، يمكن القول إن الإعلام الأوروبي انقسم إلى أكثر من اتجاه في تعامله مع قضية اللاجئين والمهاجرين. فإلى جانب الاتجاه الداعي إلى الترحيب بهم ودعم سياسة إدماجهم في المجتمعات الأوروبية، بدأ يظهر اتجاه جديد يتبنى نهجًا مختلفًا يدعو إلى إعادتهم إلى بلادهم وتقييد تحركاتهم، وهو انقسام يبدو أنه سوف يستمر خلال المرحلة القادمة، في ظل تفاقم الأزمات الاقتصادية وزيادة مستويات البطالة في صفوف شباب الدول الاوربية، وتصاعد الهواجس الأمنية من امكانية ضلوع عدد من المتسللين إلى الحدود الأوربية في العمليات إرهابية والجرائم المنظمة، والتي شهدتها مؤخرا عدد من العواصم الأوربية.

وعلى الرغم من تنوعها الظاهري، فإن اتجاهات الخطاب الإعلامي الأوربي تشترك في خلفية أيديولوجية ثابتة تعكسها حالة تطابق في وظيفته الأساسية، هي الرغبة المستميتة في الإعلاء من شأن الذات الأوروبية. فالموقف الإعلامي التخويفي يعبر عن النفسية الأوروبية المتخوفة من كل ما هو "غير أوروبي"، وهو بهذا يؤسس لعلاقة تخيلية تعكسها مجموعة ثنائيات للتضاد المطلق بين "الأنا" الأوروبية" المتحضرة، والآخر غير الأوربي "المتخلف"16، كما أن الموقف النفعي يمكن تفسيره بدوره كانعكاس للنظرة

المركزية الأوروبية لهذا الآخر من كونه أداة من أدوات رفاهية الحياة الغربية، بل حتى الموقف التعاطفي لإعلام هذه الدول، يمكن فهمه كتعبير ضمني عن النظرة الذاتية للأنا الأوروبية أكثر منه تعاطيًا إنسانيًا مع اللاجئ ومعاناته اليومية.

وقد استغلت أحزاب اليمين المتطرف تدفقات الهجرة والأزمة الاقتصادية للتمدد أكثر داخل مجتمعاتها وكسب مساحات جديدة داخل الكتلة الناخبة الأوروبية، بالتركيز على خطاب الكراهية للأجانب والتحذير من تدهور الأزمة في حال استقبال المهاجرين. ووفق هذا المنطق، لاحظنا أن الأحزاب الاشتراكية والتقدمية والديمقراطية أصبحت تنهل من خطابات إيديولوجية متطرفة لأحزاب اليمين، لكي لا تخسر مزيدا من المؤيدين في ظل صراعها السياسي وترتيب أوراقها الانتخابية.

من هنا، فإن دراسة التغطية الإخبارية لقضية المهاجرين واللاجئين في الإعلام الأوروبي من شأنها أن تساعدنا في إعادة النظر في مسائل عدة، مثل: مدى استقلالية وسائل الإعلام في المجتمعات الأوروبية، أو دور النخبة ومشاركة المواطنين في إدارة شؤون البلاد، أو حتى في مفهوم الديمقراطية بالمعنى الغربي للمصطلح وقدرتها على تحقيق العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان[17].

The Repercussions Of Syrian Migrants And Refugees On The European Union Countries

خاتمة

لقد كشفت تداعيات الازمة السورية من جهة، أن السياسات الأوروبية في مجال الهجرة واللجوء غير موحدة وتعتمد بشكل كبير على السياسات الوطنية لكل دولة أوروبية على حدة في المقام الأول. ورغم وجود فكرة شائعة، حول الاتفاق الكبير الذي تتحلى به 28 دولة للاتحاد، خصوصا في اتخاذ قرارات مشتركة، واجتماع أعضائه، في إطار المصالح المشتركة، لتحديد سياساته، غير أن هذه الدول تخوض منافسة سياسية واقتصادية، واجتماعية فيما بينها داخل الاتحاد، تؤثر على الموازين السياسية.

لا شك أن أوروبا قد قطعت مرحلة مهمة في تحقيق الوحدة والتكامل بين دولها الرئيسية في مجال الهجرة واللجوء، إلا أنها مع ذلك مازالت تعاني من بعض التحديات ،والتي إن استمرت في المستقبل قد تعيق تطور السياسة الأوروبية المشتركة وتحد من انطلاقتها نحو آفاق أوسع. وقد مكنتنا هذه الدراسة حول تداعيات الأزمة السورية من استخلاص مجموعة من **النتائج** فيما يتعلق بقضايا الهجرة واللجوء وكيفية تعامل الاتحاد الأوروبي معها، نوجزها في النقاط التالية:

- كشفت أزمة المهاجرين واللاجئين السوريين، أن التعاطي الأوروبي مع الظاهرتين مازال يركز على الجوانب العلاجية من خلال اعتماد تدابير واجراءات يحكمها الهاجس الأمني بالأساس، دون وجود إرادة سياسية لحسم العوامل المغذية للظاهرة أو الانخراط في الحلول السلمية التي تدعم الاستقرار في سوريا مهما كانت طبيعة هذه الحلول.

- فتحت أزمة اللاجئين السوريين نحو أوروبا ملف تقييم مسار التجربة التكاملية الأوربية من جديد، ومدى قدرة دول الاتحاد على تحقيق الوحدة وبلورة سياسات موحدة متكاملة تعاونية وتضامنية بناءة مع مختلف القضايا والملفات والأزمات الإقليمية والدولية، وهو ما ترجمته المواقف المتباينة تجاه أزمة المهاجرين و اللاجئين السوريين.

- شكلت أزمة اللاجئين السوريين اختبارا حقيقيا لقياس مدى احترام دول الاتحاد الأوربي لمختلف المواثيق والاتفاقيات والتشريعات الدولية ذات الصلة بحقوق الانسان بشكل عام واللجوء سواء تلك التي صادقت عليها أو ساهمت في إقرارها، ذلك أن الدول الأوروبية التي تنادى بأهمية حقوق الإنسان والتي ما فتئت تطالب دول الجنوب باحترامها، لم تبذل الكثير لحل تلك المأساة الإنسانية، بل إن أزمة اللاجئين كشفت زيف شعاراتها البراقة التي طالما رفعتها في سياستها الخارجية المشتركة، حول التنمية المشتركة والمسؤولية الأخلاقية تجاه جنوب المتوسط، وإرساء فضاء الأمن والدفاع والاستقرار واحترام حقوق المهاجرين في المجال المتوسطي.

- الخلافات العميقة التي تعيشها أوروبا بشأن مقاربة أزمة الهجرة واللجوء، والتعامل مع أزمات الطوارئ وضعت أخلاقيات القارة الأوروبية على المحك في ظل البروز الواضح للتوجهات الرافضة للجوء واللاجئين، أي أن تدبير دول الاتحاد الأوربي لأزمة اللجوء والهجرة يخضع لمعايير سياسية واقتصادية أولا، بمعنى منطق "الربح والخسارة"، أكثر من خضوعه لدواع إنسانية.

The Repercussions Of Syrian Migrants And Refugees On The European Union Countries

ومثلما انقسمت دول الاتحاد الأوروبي حيال الأزمة السورية، انقسم كذلك المجتمع الدولي حيالها، وعلى رأسه هيئة الأمم المتحدة، باعتبارها المسؤول عن حفظ السلم والأمن الدوليين وحماية حقوق الإنسان. حيث فشلت هذه المنظمة الدولية في إنهاء الأزمة السورية التي مازالت تحصد خسائر بشرية هائلة من حيث عدد القتلى والجرحى والمفقودين والنازحين والمهجرين واللاجئين، فضلا عن تناسل أزمات فرعية أخرى بشكل مخيف، سواء تعلق الأمر بالمشكلات النفسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الأمنية، والتي أصبحت تسائل المجتمع الدولي برمته وتتطلّب اعتماد مقاربات جديدة، تجمع بين التدابير والجهود الداخلية، إلى جانب التنسيق والتضامن الدوليين، وهو ما تتبناه هذه الدراسة من خلال المقترحات و**التوصيات** التالية:

- العالم بحاجة ماسّة إلى إرساء منظومة متطورة لتدبير الأزمات والكوارث في ضوء المستجدات غير المسبوقة، فالسلم والأمن الدوليان كرهان استراتيجي سعت الأمم المتحدة إلى تحقيقه منذ 1945، لم يعد مقترنا فقط بمواجهة التهديدات العسكرية، بل أصبح مرتبطا أيضا بمواجهة مجموعة من المخاطر العابرة للحدود، والتي نجد في مقدمتها أزمة الهجرة واللجوء في زمن كوفيد19.

- مهما كانت حدة التقاطبات وتدافعات الأطراف الإقليمية والدولية، والتي انعكست على المسار البطيء والمتعرج للأزمة السورية، فلا ينبغي أن تكون على حساب تجاوز حقوق المهاجرين والالتزامات الدولية المتعلقة بحق اللجوء، أو بتعميم حالات استثنائية بعينها –إن وجدت– على باقي طالبي اللجوء.. بما يؤثر في أوضاعهم ويعمق معاناتهم أكثر.

- حق الهجرة وحق اللجوء مهما كان المسمى المعتمد للتعبير عنهما (الحق في التنقل، الحق في مغادرة البلد الأصلي والرجوع إليه، الحق في السفر...) هو حق أساسي وصريح وغير قابل للتأويل أو التضييق، لذلك لا بد من اعتماد سياسات خاصة باللجوء والهجرة تضمن حقوق المهاجرين وطالبي اللجوء، وتستبعد كل أشكال التمييز والإقصاء لتلك الفئات.

التهميش[18]:

[1]- Accord relatif à la suspension graduelle des contrôles aux frontières communes, signé le 14 juin 12985 à Schengen (village Luxembourgeois à la frontière Franco-allemande).
Convention additionnelle de l'accord de Schengen, signée le 19 juin 1990.

[2]- Convention additionnelle de l'accord de Schengen، signée le 19 juin 1990.

[3] - Nathalie Berger، "la politique européenne d'asile et d'immigration، enjeux et perspectives". Bruyant Bruxelles2000.p26

[4]- طاهر احمد، «اختبار شنجن: سياسات الهجرة وتأثيراتها في الوحدة الأوروبية"، مجلة السياسة الدولية، العدد185،يوليوز2011،ص.ص 104-105.

[5]- هشام بولنوار،"مستقبل التجربة التكاملية الأوربية في ظل أزمة المهاجرين غير الشرعيين"، مجلة اتجاهات سياسية، منشورات المركز العربي الديمقراطي، العدد الخامس، غشت 201،ص5.

[6]- تعرف المادة 1 من اتفاقية جنيف لسنة 1951 اللاجئ بأنه كل شخص ترك بلده "بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، خارج بلد جنسيته، ولا يستطيع، أو لا يريد بسبب ذلك الخوف، أن يعود إلى ذلك البلد"، وتنص المادة 31 من الاتفاقية على أنه يمنع توقيع أي عقوبة على اللاجئ بسبب دخول أو خروج غير قانوني، كما تمنع المادة 33 القيام بعملية الطرد الفردي أو الجماعي في حق اللاجئين.

[7]- أكمير، "الربيع العربي والهجرة غير القانونية في البحر الأبيض المتوسط"،م.س،ص35.

[8]- تؤخذ بصمات أي طالب لجوء في أول دولة يدخلها –من الدول الموقعة على الاتفاقية–وتدرج في قاعدة البيانات المشتركة، وبالتالي يمكن تحديد ما إن كان صاحبها تقدم بطلب لجوء في دولة أوروبية أخرى غير التي يوجد فيها أم لا، وفي حالة قيامه بذلك تعتبر دولة الاختصاص غير مختصة بطلب لجوئه، ويُعاد إلى الدولة الأولى التي بصم فيها.

[9]- محمد مطاوع: "الاتحاد الأوربي وقضايا الهجرة: الإشكاليات الكبرى والاستراتيجيات والمستجدات"، مجلة المستقبل العربي. منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، عدد 431، يناير2015، ص 30.

[10]– للاطلاع على نص الاتفاق الأوربي–التركي، انظر:.http://bit.ly/1VjZvOD

جدير بالذكر أن هذا الاتفاق بين الجانبين ليس هو الأول في مجال الهجرة و اللجوء، بل سبقته اتفاقية إعادة القبول، التي وقعت في ديسمبر سنة 2013 ، ونصت على إعادة قبول تركيا للمهاجرين غير الشرعيين الذين جعلوا من أراضيها معبرا إلى أوروبا، وبمقتضى هذه الاتفاقية، تلتزم السلطات التركية ليس على إرجاع واستقبال من يحملون الجنسية التركية فحسب، بل حتى المهاجرين الأجانب غير الشرعيين أيضاً، الذين عبروا من خلال أراضيها إلى الاتحاد الأوروبي. وإذا كانت هذه الاتفاقية تشكل تهديدا، بشكل مباشر أو غير مباشر، على حقوق الإنسان لطالبي اللجوء، حيث أن أغلب الأجانب الذين عبروا تركيا هم من طالبي اللجوء الأفغان أو السوريين أو العراقيين الفارين من الحروب والاضطهاد، إلا أن الحكومات الأوروبية، مازالت تدافع عنها كونها تستمد شرعيتها من حقيقة أنها مصممة خصيصاً لتسهيل عودة الأجانب غير المرغوب فيهم إلى بلدانهم الأصلية، و بما يتوافق مع مبدأ سيادة الدول. أنظر لمزيد من التفاصيل:

Mehdi Rais, Les accords de réadmission de l'Union européenne, Destination : Europe, RMF 51 Janvier 2016

[11] - Accord Union européenne -Turquie: Externaliser pour mettre fin au droit d'asile. Site web : http://www.migreurop.org (visité le23/03/2016).

[12]– هناك مأزق قانوني يشوب الاتفاق الذي بمقتضاه سيتم ترحيل "جماعي" للاجئين من اليونان إلى تركيا، وهو ما يتعارض مع اتفاقية جنيف للاجئين 1951 كما أنه يخالف بروتوكول نيويورك 1967 اللذين يرفضان فكرة الترحيل الجماعي تمامًا، وعليه لم يجد الاتحاد الأوروبي أمامه من مخرج قانوني سوى التحايل، معلنًا أنه سيتم فحص طلب كل لاجئ يرد اليونان على حدة، قبل رفضه وقبوله، وهو ما يصفه الحقوقيون بأنه لا يعدو كونه تلاعبًا قانونيًّا، إذ إنه من المتوقع أن جميع الحالات سترفض وترحل قسرًا إلى تركيا.

[13]– أنظر: "تركيا والاتحاد الأوروبي: عودة التعاون من بوابة مكافحة الهجرة غير الشرعية"، منشورات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات وحدة تحليل السياسات. أبريل، 2016.منشورة على الرابط:

https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies//Pages/A_Deal_between_Turkey_and_the_European_Union_Selling_Syrian_Refugees_Short.aspx;(visité le 25/05/2016) .

[14]– حسناء حسين، "قضية اللاجئين في الخطاب الإعلامي الأوروبي :السياقات والأهداف"، منشورات مركز الجزيرة للدراسات. دراسة إعلامية منشورة على الرابط: http://studies.aljazeera.net/ar/mediastudies/2015/12/201512239408698397. (تمت زيارة الموقع بتاريخ 30مارس 2019).

[15]- زوهير سوكاح، "صورة الشباب العربي اللاجئ في الصحافة الألمانية، مثال مجلة "دير شبيغل"، مجلة عمران، العدد 21، صيف 2017، الصفحة 83-84.

[16]- زوهير سوكاح،.م.س، ص107.

[17]– سوكاح:»، .م.س، ص108.

قائمة المراجع والمصادر:

اللغة العربية

أولا–الكتب:

1–أوغلو، أحمد داود(2011) **العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للنشر، الطبعة الثانية.

2– الجبوري، مصلح خضر(2014) **جذور الاستبداد والربيع العربي**، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى.

3– الشوبكي عمرو وآخرون(2014) **الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت. الطبعة الأولى.

4–كليب، سامي(2016) **الأسد بين الرحيل والتدبير الممنهج، الحرب السورية بالوثائق السرية**، دار الفارابي، لبنان، الطبعة الخامسة.

5- المالح، هيثم(2016) **روسيا والثورة السورية. من معم القاتل إلى شريك في القتل**، دار عمان للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى.

6- واكيم، جمال(2012) **صراع القوى الكبرى على سوريا**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، الطبعة الثانية.

7- الوزني، خالد(2014) **الآثار الاقتصادية والاجتماعية لأزمة اللاجئين السوريين على الاقتصاد الأردني والمجتمعات المستضيفة**، مطبعة فينيقيا، عمان.

ثانيا– الدوريات والمجلات:

1-اسحاق، سالى(2012) القارة المأزومة، الانقسام الأوربي في مواجهة تحديات الثورات العربية، **مجلة السياسة الدولية**،القاهرة،العدد195،المجلد49،يناير.

2-بولنوار، هشام(2018) مستقبل التجربة التكاملية الأوروبية في ظل أزمة المهاجرين غير الشرعيين، **مجلة اتجاهات سياسية**، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، العدد 5،غشت.

3-الدغمي، قدر نايل سليمان (2018) تداعيات اللجوء السوري على الأردن، **مجلة اتجاهات سياسية**، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، العدد 5،غشت.

4-سلامة، معتز(2012) سيناريوهات متقاطعة: مستقبل سوريا بعد الأزمة، **السياسة الدولية**،القاهرة،العدد190،المجلد 47.أكتوبر

5-الشيماء، عبد السلام(2012) موقف تركيا من الأزمة السورية، **السياسة الدولية**، القاهرة، أكتوبر.

الأجنبية:

1-Agier, Michel (2008) Gérer les indésirables : des camps de réfugiés au gouvernement humanitaire, Paris: Flammarion, 349 p

2-Al Husseini, Jalal ; Doraï, Kamel (2013) "La vulnérabilité des réfugiés palestiniens à la lumière de la crise syrienne", Confluences Méditerranée, 87 – Automne, p.95-107.

3-BALANCHE Fabrice, 2011. Géographie de la révolte syrienne. Outre-Terre, pp. 437-458. [en ligne] https://www.cairn.info/revue-outre-terre1-2011-3-page-437.htm, consulté le 10/05/ 2020.

4-DAVID Jean-Claude, KASSATLY Houda, 2017. Les habitants syriens des camps du

5-Lantero, C. (2010). Le Droit des réfugiés : Entre droits de l'homme et gestion de l'immigration. Bruxelles: Editions Yvon Blais.

5-Liban, ou comment consolider le provisoire. Hommes & Migrations, pp. 77-84. [en ligne] https://www.cairn.info/revue-hommes-et-migrations-2017-4-page-77.htm, consulté le 19/08/ 2019.

Articles

1-Amnesty International (2015) Pushed to the edge: Syrian refugees face increased restrictions in Lebanon. London: Amnesty International

2-Errighi, L. and Griesse, J. (2016) The Syrian refugee crisis: labour market implications in Jordan and Lebanon. Luxembourg: EU

3-European Commission Humanitarian Commission and Civil Protection. (2015). Syria Crisis - Eco Fact

4-HRW, 2018. Refugee Rights in Lebanon Not Up for Debate. [en ligne] https://www.hrw.org/news/2018/07/04/refugee-rights-lebanon-not-debae, consulté le 28/02/2020

5-Karen Akoka, «Crise des réfugiés, ou des politiques d'asile?», laviedesidées.fr, 31 mai 2016.

6-Leïla Vignal, «Syrie: la stratégie de la destruction», laviedesidées.fr, 29 mars 2016

OIM, 2020. Glossaire de la migration, termes clés de la migration, « migrant ». No. 32. [en ligne] https://www.iom.int/fr/termes-cles-de-la-migration, consulté le 3/03/2020

Sheet. Brussels. Retrieved from http://ec.europa.eu/echo/files/aid/countries/factsheets/syria_en.pd

7-UNHCR, UNICEF and WFP (2017) Vulnerability assessment of Syrian refugees in Lebanon 2017. Beirut: UNHCR, UNICEF and WFP.

مواقع الانترنيت:

محمود حمدي أبو القاسم، **ديمغرافيا متحركة أزمات اللاجئين السوريين في دول الجوار**، على الرابط التالي:

http://araa.sa/index.php?view=article8id (accessed on 25/3/208)

لاجئو الحرب في سوريا، على الرابط

https://chronicle.famack/ar/specials/refigees/refugees (Accessed on 18/6/2013) war -syria

راتب شعو، **مشكلة اللاجئين ليست مشكلة إنسانية**، على الرابط:

https://humasotak.com/article/18081 (accessed on23/11/2016)

هيومن رايتس، **تركيا وحدها لا تستطيع حل أزمة اللاجئين السوريين**، من الرابط الآتي:

.www.clhayat.com/article/137756304 (accessed on 18/3/2017)

جذور أزمة اللاجئين في أوروبا، من الرابط الآتي:

http://carnegie-org/publication/?fa=61585 (accessed on 17/11/2016)

محمود الميناوي، **سيناريوهات متشابكة: تأثيرات أزمة اللاجئين والهجرة على منطقة شنغن**، من الرابط الآتي:

http://www.fekr-online.com/article (accessed on 7/5/2015)

أزمة اللاجئين تضغط على تماسك الاتحاد الأوربي، الرابط الآتي:

http://www.rcssmideast.org/article/4158 (accessed on 13/6/2016)

حسين عبد العزيز، **هجمات باريس. هل تغير سياسة أوربا تجاه اللاجئين**، من الرابط التالي:

www.aljazeera.net/knowledagegatie/opinions/2015/11/22 (accessed on 23/5/2016)

- "**الحلول الدائمة للاجئين السوريين2018يونيو/يوليو**"، تقرير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

https://www.unhcr.org/ar/5b9f47344.pdf

(آخر زيارة بتاريخ2012/12/30)

-"الاستجابة الإقليمية للاجئين السوريين، البوابة الالكترونية للمعلومات بين الوكالات بشأن الاستجابة الإقليمية **للاجئين"**

https://data.unhcr.org/syrianrefugees/regional.php

(آخر زيارة بتاريخ2016/03/15)

- "**الأزمة السورية والتهجير والحماية**"، نشرة الهجرة القسرية

https://www.fmreview.org/sites/fmr/files/FMRdownloads/en/syria/syria.pdf

(آخر زيارة بتاريخ2020/12/12)

- **اللاجئون السوريون والخطاب الاعلامي، دراسة لثلاث قنوات تلفزية عالمية ناطقة باللغة العربية**، مركز حرمون للدراسات المعاصرة.

https://harmoon.org/wp-content/uploads/2018/03/Syrian-refugees-and-media-discourse.pdf

(آخر زيارة بتاريخ2021/01/2).

LIST OF REFERENCES AND SOURCES IN ROMAN SCRIPT

awla-alktb:

1- Almalih, hithm(2016) rusia walthawrat alsuwriatu. min muem alqatil 'iilaa sharik fi alqatli, dar eamman lilnashr waltawziei, al'urdunu, altabeat al'uwlaa

2- Alshuwbkiu eamrw wakharun(2014) alharakat alaihtijajiat fi alwatan alearabii, markaz dirasat alwahdat alearabiati, bayrwt. Altabeat al'uwlaa.

3- Alwizni, khald(2014) alathar alaiqtisadiat walaijtimaeiat li'azmat alllajiiyn alsuwriiyn ealaa alaiqtisad al'urduniyi walmujtamaeat almustadifati, mutabaeat finiqia, eamaan.

4- Kalib, samy(2016) al'asad bayn alrahil waltadbir almumanahiji, alharb alsuwriat bialwathayiq alsariati, dar alfarabi, labanani, altibeat alkhamisat.

5- Uwghlu, 'Ahmad dawd(2011) aleumq alaistiratiji, mawqie turkia wadawriha fi alssahat alduwaliati, tarjamat muhamad jabir thulaji watariq eabd aljalil, markaz aljazirat lildirasat waldaar alearabiat lilnushri, altibeat althaaniat.

6- Wakim, jamal(2012) sirae alquaa alkubraa ealaa suria, sharikat almatbueat liltawzie walnushri, bayarut, altibeat althaaniat.

7-Aljuburi, maslah khadr(2014) judhur alaistibdad walrabie alearabi, alakadymiun lilnashr waltawziei, eumaana, altabeat al'uwlaa.

thania-alduriat walmajalaat:

-aishaq, salaa(2012) alqarat almazumatu, alainqisam al'awrubiu fi muajahat tahadiyat althuwarat alearabiati, majalat alsiyasat alduwaliati, alqahirat, aledd195, almijld49,yanayr.

- bulinwar, hasham(2018) mustaqbal altajribat altkamlyt al'uwrubiyat fi zili 'azmat almuhajirin ghyr alshareiayna, majalat aitijahat siasiat, almarkaz aldiymuqratii alearabii, birulin, 'almanya, aleadad 5, ghushat.

- aldaghmiu, qadr nayil sulayman (2018) tadaeiat alluju' alsuwria ealaa al'urduni, majalat aitijahat siasiat, almarkaz aldiymuqratii alearabii, birulin, 'almanya, aleadad 5,ghushat.

- salamat, metz(2012) sinariuhat mtqatet: mustaqbal suria baed al'azmat, alsiyasat aldwlyt, alqahrt, aledd190,almjld 47.'uktubar.

- alshayama', eabd alsalam(2012) mawqif turkia min al'azmat alsuwriati, alsiyasat alduwliati, alqahirat, 'uktubr.

OPEN ACCESS

creative commons

JOURNAL INDEXING

مَجَلَّةُ اَلتُّرَاثْ

AL TVRATH Journal (ALTJ)

ثلاثية، دولية، دورية، محكمة، تعنى بالدراسات الإنسانية والإجتماعية

متعددة التخصصات، متعددة اللغات

Trimestral, International, Periodic And Arbitrated Manner, Devoted To Human And Social Studies

Multidisciplinary, Multilingual.

LEGAL DEPOSIT: 2011- 1934 **ISSN: 2253-0339** **E-ISSN: 2602-6813**